قرارات وقف تصدير المواد الغذائية يشعل أزمة الغذاء

صندوق النقد الدولي : أرتفاع أسعار الاغذية يضعف اقتصاديات 75 دولة نامية

القاهرة/14 اكتوبر/ عبد العال سليمان:

تفاقمت أزمة الغذاء في الفترة الأخيرة إثر إعلان العشرات من الدول تقييد التصدير فخلال الشهور القليلة الماضية فرضت 29 دولة علي الأقل قيوداً مشددة على تصدير المواد الغذائية لتضمن أن يبقي لمواطنيها ما يكفي من الغذاء بأسعار معقولة ، وبالنسبة للأرز قامت كل من مصر والهند وفيتنام والصين و10 دول أخرى بالحد من التصدير أو منعه تماما وبالنسبة للقمح قامت خمس عشرة دولة منها باكستان وبوليفيا بنفس التحرك وقامت عشرات الدول بحظر تصدير الذرة وقيدت كازاخستان تصدير الحصول علي الغذاء الذي تحتاج إليه.

ومع الكارثة التي حلت بقطاع الزراعة في استراليا بسبب الجفاف وعانت الأرجنتين من سلسلة من الإضرابات والمعوقات الأخري أصبح العالم يعتمد باطراد علي حفنة من الدول مثل تايلاند والبرازيل وكندا والولايات المتحدة التي مازالت تصدر كميات كبيرة من الأغذية وتحمي اليابان صناعة الأرز مما يجعل من المستحيل للأرز المستورد فيها منافستها.

وقد حذر صندوق النقد الدولي من أن ارتفاع أسعار الأغذية والبترول مؤكداً أن هذه الارتفاعات تضعف بشدة اقتصاديات 75 دولة من الدول النامية بما فيها باكستان وأندونيسيا.

وقال دومنيك شتراوس خان المدير التنفيذي للصندوق إنه إذا استمرت زيادة أسعار المواد الزراعية حتي لو ظلت أسعار البترول ثابتة فلن تستطيع بعض الحكومات إطعام شعوبها مع الحفاظ علي الاستقرار في اقتصادياتها ويقدر الصندوق اثر زيادة الأسعار السلبي علي موازين المدفوعات للدول الفقيرة المستوردة للمواد الغذائية في الفترة من يناير 2007 إلي أبريل 2008 بما يتجاوز 1.37 مليار دولار اي 7.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وقال إن الزيادة الكبيرة في الأسعار مؤخراً يمثل خطراً علي استقرار الاقتصاد الكلي لعدد من الدول المتوسطة والمنخفضة الموارد.

من جانبه أشار إدريس عباس رئيس شعبة الحاصلات الزراعية بالغرف التجارية بالقاهرة إلي أن مصر تعاني اضطراباً في سوق الأرز والذي يعتبر صمام أمن أستراتيجية الغذاء، وازدادت هذه الأزمة بعد أزمة الخبز الأخيرة، واتجاه المواطنين لتعويض النقص في الخبز عن طريق الأرز** مما أدي إلي زيادة أسعار الأرز نتيجة زيادة الطلب عليه بشكل أكبر عن السنوات السابقة إلي أن بلغ سعره 5.4 جنيه، ولم يؤثر قرار وقف تصدير الأرز الأخير والذي اتخذه وزير الصناعة والتجارة المصري رشير محمد رشيد علي زيادة أسعار الأرز، ويتوقع أن يرتفع سعر الأرز إلي 10 جنيهات للكيلو بنهاية عام 2008 وارجع ذلك إلي زيادة عمليات الاحتكار في سوق الأرز من جانب التجار، وخوف المواطنين من زيادة أسعار الأرز فبدأوا في عمليات تخزين للاستهلاك علي مدار السنة.

وحول عمليات تصدير الأرز أشار عباس إلي أن أسعار الأرز المصري تعتبر أقل في الأسواق الخارجية بالإضافة إلي جودته ونوعيته والتي يفضلها المستهلك الأوروبي، كما أن قرار وزير الصناعة والتجارة بعدم تصدير الأرز لا يلتزم به المصدرون بالشكل الكامل نظرا إلي استغلالهم المناطق الحرة للتصدير من خلالها يتحايلون علي قرار وزير الصناعة والتجارة، وذلك مازاد من زيادة أسعاره بالإضافة إلي زيادة جميع أنواع البقوليات الأخري.

تداول السلعة

ومن جانبه يري مصطفي النجار رئيس شعبة المصدرين باتحاد الغرف التجارية أنه لابد من اتباع عدة إجراءات للعودة إلي المستوي الطبيعي للأسعار منها فرض نظام يسمح باستمرار التسويق وتداول السلعة ويمنع تخزينها لفترة طويلة أيضاً، وإلزام المزارعين بالإبلاغ عن مالديه من محصول الأرز، ليتم إنشاء قاعدة بيانات تمت الاستفادة منها أوقات الأزمات، مشيراً إلي أن مصر تصدر حوالي 3 ملايين طن من الأرز الأبيض (الكسر) سنوياً ويستفيد منها المصدرون الكبار فقط أما المزارع فاستفادته ضئيلة لأنه يورد الأرز للتجار والأخير يستخدمه كما يشاء سواء للسوق المحلية أو للتصدير فإذا عملية التصدير يستفيد منها المصدر فقط ، ولكن نظرا إلي أن المصدرين أبرموا عقوداً بأسعار متدنية ولم يتوقعوا زيادة الأسعار العالمية وبعد قرار وقف التصدير كان من المفروض انخفاض الأسعار نتيجة إلي وجود فائض في السوق وهو ما أدي إلي توقف عدد كبير من "المضارب" الخاصة بالأرز الأبيض، ولكن يوجد لعبة ما داخل السوق الداخلية أدت إلي زيادة الأسعار بدلا من خفض السعر فالأرز متواجد وبوفرة في السوق ولكن مع ذلك السعر في زيادة مستمرة.

ويضيف : إنه كان يوجد اصوات تنادي بوقف تصدير الأرز من أجل إيجاد حجة لإلغاء عقود التصدير المبرمة مع المستورد نظراً إلي انخفاض السعر التصديري مقارنة بالسعر المحلي، ويمكن الغاء العقود المبرمة لأنها تتضمن شرطاً يجيز ذلك إذا اتخذت الدول المصدرة قرارا بوقف التصدير بسبب ظروف قهرية وخارجة عن إرادة المصدرين❖

ويوضح أن وقف التصدير مسلوئه أكثر من مزاياه لأنه أدي إلي إحداث عدم ثقة في المصدر المصري، خاصة للدول الأكثر استهلاكاً للأرز مثل الهند وفيتنام والصين وهي تسعي حاليا إلي التصدير، وهذا سوف يكلف قطاع مضارب الأرز في مصر خسائر فادحة، لأنها تعمل علي شقين الشق الأول فيما يتعلق بالسوق الخارجية والشق الثاني بالسوق المحلية وطاقتها الإنتاجية تعمل علي هذين الشقين، إغلاق التصدير يفقدها أحدهما، كما أن معظم المضارب لديها نفقات تتحملها مثل القروض وديون بنكية أخري.

أيادٍ خفية

ويشير أحمد الويلي باتحاد الغرف التجارية بالقاهرة إلي أن شعبة المصدرين قدمت مذكرة لوزير التجارة والصناعة تؤكد فيها ان هناك أيادٍ خفية تعبث بآليات سوق الأرز والدليل مازالت الأسعار مرتفعة، مشيراً إلي أن المذكرة تطالب الوزير بضرورة إعادة تصدير الأرز للخارج وأن يقف زيادة رسم الصادر عن طن الأرز.

ويضيف أنه كان من المفترض وطبقاً للخطة الزراعية المتفق عليها أن تتم زراعة مليون ،100 ألف فدان من الأرز علي قدر الحصة التي حددتها الحكومة من زراعة الأرز، إلا ان زيادة أسعار الأرز خاصة الشعير أدي إلي إقدام المزارعين علي زراعة الأرز لما يحققه من ارباح، إلي ان وصلت المساحة المزروعة إلي 2 مليون و41 ألف فدان، وان أزمة زيادة أسعار الأرز الأخيرة لم يكن سببها عدم الاكتفاء من المحصول، وإنما ترجع الأزمة إلي فئات من التجار والتي تقوم بشراء وتخزين كميات كبيرة من الأرز في انتظار زيادة الأسعار❖

ويوضح أن المزارعين أنفسهم قاموا بتخزين المحصول إلي أن يزداد سعره❖❖ فالجشع هو سيد الموقف بالنسبة لمحصول الأرز❖ وعلي الرغم من أن المياه المخصصة لزراعة الأرز توفرها الدولة مجاناً ولا تفرض عليها ضريبة، إلا أن الجشع في الحصول علي المزيد من الارباح هو الذي أدي إلي تشويه سوق الأرز واتخاذ الدولة لقرار عدم التصدير.

ومن جانب آخر يري الباشا إدريس عضو شعبة البقالة باتحاد الغرف التجارية أن أسعار الأرز مستقرة داخل السوق المحلي، وأسهم في ذلك قرار وزير الصناعة والتجارة بعدم تصدير الأرز وفرض رسم صادر.

ويري أن زيادة أسعار الأرز خلال الفترة الأخيرة يرجع إلي زيادة الأسعار العالمية، ودافع عن التجار قائلاً: إنه لايوجد أي تاجر جملة أو تجزئة يقوم بتخزين الأرز إلي أن ترتفع الأسعار، فالتخزين في الوقت الحالي ضد مصلحة التجار، لأن الأسعار تتغير يوماً بعد آخر، وأصبح من الصعب التنبؤ بالسعر المرتقب لذلك فالتجار يفضلون طرح كل الكميات التي يحصلون عليها في الأسواق من أجل استهلاكها

مع الأحداث

المعتقد الديني في الانتخابات الرئاسية الأميركية

الولايات المتحدة لها تاريخ طويل وتقاليد راسخة في فصل الدين عن السياسة على الرغم من وجود اتجاه لا يستهان بقوته يدعو إلى الخلط بين الاثنين. فخلال التاريخ الأميركي الحافل بالأحداث كانت الحركات ذات الطابع الاجتماعي التي طالما شهد المجتمع الأميركي مخاضاتها الطويلة وعاش أجواءها السلمية والعنيفة بين مؤيد أو مناهض أو محايد، ابتداء من المطالبة بتحريم الإجهاض ومروراً بالمطالبة بالحقوق المدنية ووصولاً إلى المطالبة بإقرار حق الزواج بين المثليين.

كانت هذه الحركات غير بعيدة عن التأثر بمواقف الكنيسة التي أصبحت طرفا فيها بهذا الشكل أو ذاك لدواع قيمية وأخلاقية لا تزال الكنيسة ترى نفسها مرجعية نهائية لا غنى عنها في شؤون كهذه على الرغم من أن القوانين والتشريعات المدنية التي تتعلق بحقوق وحريات الأفراد قد تجاوزت كثيراً في آفاقها ما تصر المؤسسة الدينية على إبقائه وتكريسه.

وقد بقيت الحملات الانتخابية للرئاسة الأميركية بعيدة عن خلط الدين مع الشعارات الانتخابية لدى مرشحي الحزبين الرئيسيين. إلا أن عام 2004 شهد ولأول مرة حملة انتخابية تحدث فيها المرشحون بوضوح وصراحة عن معتقداتهم الدينية.

وأصبحت الكنيسة في ظل الأجواء السياسية الجديدة التي حرصت إدارة الرئيس بوش على إبقاء أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 حية في الذاكرة الأميركية وكأنها حدثت يوم أمس، أصبحت الكنيسة أكثر من السابق نشاطاً في التحركات السياسية وأصبح الناخبون لا يصنفون فقط وفق ميولهم السياسية وإنما وفق عمق ارتباطاتهم الدينية التي يرى فيها البعض مؤشراً أقوى للتعرف على اتجاه الناخب في منح صوته الانتخابي من مؤشرات أخرى متعارف عليها مثل الجنس والعمر ومتوسط الدخل والمعتقد الديني.

ولعل مما يدعم ذلك هو التقرير الذي نشره مركز أبحاث بيو Pew Research Centre، وهو مركز متخصص في استقراء توجهات الرأي العام في القضايا التي تتعلق بعلاقة الدين مع الحياة تأسس في الولايات المتحدة عام 2001، على موقعه في الإنترنت في الحادي والعشرين من أغسطس المنصرم.

حيث تبين من استبيان شارك فيه ثلاثة آلاف شخص من البالغين، جمهوريون وديمقراطيون ومستقلون، بأن أغلبية ضئيلة ترى ضرورة ابتعاد المؤسسة الدينية عن الحياة السياسية: (51 ٪) من الجمهوريين و(52 ٪) من الديمقراطيين و(55 ٪) من المستقلين، في حين كانت هذه النسب (37 ٪) لدى الجمهوريين و(51 ٪) لدى الديمقراطيين و(45 ٪) لدى المستقلين عام 2004. وفي هذا السياق يتقارب موقف الجمهوريين والديمقراطيين في الرغبة في إبعاد الكنيسة عن الحياة السياسية.

كما بدأ موقف الحزبين في التقارب في شأن آخر أيضاً، فمن المعروف لدى الرأي العام الأميركي أن الحزب الجمهوري أكثر صداقة مع الدين من الحزب الديمقراطي، إلا أن ما كشف عنه الاستبيان الذي أشرنا إليه هو أن الحزب الديمقراطي يسجل تقدماً في مجال تقربه إلى الدين، فقد ارتفعت نسبة من يرى من الديمقراطيين ضرورة إحياء الصداقة مع الدين من (26 ٪) عام 2006 إلى (38 ٪) عام 2008.

ورغم هذا التقارب في الموقف من الكنيسة كمؤسسة ومن الدين كمعتقد لدى الحزبين، أوضح الاستبيان جانباً مهماً للتباين بينهما على مستوى القيادات فقد تبين زيادة نسبة من يعتقد بأن المحافظين (المتدينين) لديهم النفوذ الأقوى في الحزب الجمهوري حيث ارتفعت نسبة من يرى ذلك من (43 ٪) في أغسطس 2007 إلى (48 ٪) في أغسطس 2008.

في حين ازدادت نسبة من يرون بأن الليبراليين (غير المتدينين) تزداد سيطرتهم على الحزب الديمقراطي من (37 ٪) إلى (43 ٪) لنفس الفترة الزمنية. وهذا في الحقيقة مؤشر على قوة الحزب الجمهوري الذي لا تشعر فيه قيادته بالغربة في أجوائه على العكس من قيادات الحزب الديمقراطي.

ويبدو ان توظيف المعتقد الديني سياسياً يوفر أجواءً أفضل للقياديين في الحزب الجمهوري للإمساك بتلابيب الحزب والتأثير بفاعلية أقوى في الحياة السياسية طالما كان الرأي العام الذي تشغل المعتقدات الدينية حيزاً لا يستهان به من مخيلته يلعب دوراً كبيراً في صناعة القرارات السياسية الحاسمة ويعمل على إيصال هذا المرشح أو ذاك إلى سدة الحكم.

ومع أن معظم الأميركيين (66٪) يرفضون تبني الكنيسة لمرشح معين، وإن نسبة من أبدوا عدم ارتياحهم لسماع السياسيين يتحدثون عن معتقداتهم الدينية قد ارتفع من (40٪) عام 2004 إلى (46٪) في الاستبيان الأخير، ومعظم هذه الزيادة قد تأتت من معسكر الجمهوريين، إلا أن نسبة كبيرة من الأميركيين لا تعترض على ذلك، إذ أن (29٪) منهم يرون بأن أحاديث السياسيين عن معتقداتهم الدينية هي أكثر مما يجب في حين يرى (36٪) منهم بأنها أقل مما يجب ويرى (28٪) منهم بأنها في محلها.

الأرقام التي وردت في تقرير مركز بيو لا تشير في الواقع إلى أن الموقف من علاقة المعتقد الديني بالسياسة قد حسم مع أو ضد، وإنه قد يوظف أو قد لا يوظف في العمل السياسي، إلا أن هذه الأرقام من ناحية أخرى تشير إلى حقيقة هامة مفادها أن المعتقد الديني قد لا يلعب دوراً واضحاً في الحياة اليومية للفرد الأميركي إلا أن من الخطأ تجاهل أهميته وتأثيراته في المواقف الحاسمة ومنها الانتخابات الرئاسية.

ولعل ما يثير الاهتمام في هذا السياق هو أن أحاديث الرئيس الأميركي جورج بوش عن معتقداته الدينية والإدعاء بأن بعض قراراته قد اتخذت بفعل إيحاء خفي وقيام مراكز بحث متخصصة في توفير البيانات حول دور الدين في الحياة العامة ومنها الحياة السياسية قد ازداد بشكل ملحوظ بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وليس قبل ذلك، وإن زخم ذلك لم يتراجع في الحملة الانتخابية التي نشهدها في الوقت الحاضر.

وكان آخر ما بدر عن المتنافسين في هذا الصدد هو التصريح الملفت للنظر الذي أدلت به المرشحة الجمهورية لمنصب نائب الرئيس سارة بالين حين قالت بأن ذهاب القوات الأميركية إلى العراق كان بإرادة إلهية في تماه ما بعده تماه مع طروحات الرئيس بوش.

لو اعتبرنا نتائج هذا الاستبيان مؤشرا على الواقع الفكري للمجتمع الأميركي لما كان لدينا سوى الاستنتاج بأن التيار المحافظ في السياسة الأميركية سيلقى ما يعززه إلى حين، في الوقت الذي تتراجع فيه أحلام الليبراليين في زيادة مساحة الحرية، وسوف يترك هذا التوجه بصمات لا يمكن تجاهل تأثيراتها على مجمل الأوضاع العالمية.

عن / صحيفة(البيان) الإماراتية

محمد عاكف جمال

بكل الاتجاهات

الإعصار آيك ينقض على مركز النفط الأمريكي ويهدد بفيضانات

هيوستون - امريكا/14 اكتوبر/ رويترز:

انقض الإعصار آيك على قلب قطاع الطاقة الأمريكي في تكساس أول أمس الجمعة متسببا في توقف الإنتاج ومهددا زهاء ربع طاقة تكرير النفط في البلاد برياح عاتية ومياة قد يصل ارتفاعها الى ستة أمتار.

وأوقدت المخاوف من أن تلحق العاصفة ضررا طويل الامد بحزام مصافي التكرير حول هيوستون شرارة طفرة في أسعار بيع البنزين بالجملة على ساحل خليج المكسيك لتصل الى خمسة دولارات للجالون ويقول محللون ان أثر الزيادة قد يصل محطات الخدمة في الايام القادمة.

وقال خبراء أرصاد جوية ان العاصفة التي تتجاوز سرعة رياحها 160 كيلومترا في الساعة من المرجح أن تضرب قرب هيوستون في ساعة مبكرة من يوم السبت بعدما أغلقت شركات النفط نحو 25 في المائة من إنتاج البلاد من الخام وحوالي 22 في المائة من إنتاج الوقود المكرر كإجراء احترازي.

وقال جيم رويلر خبير الارصاد الجوية لدى بلانالیتکس «الاعصار ايك وحش عملاق من الفئة الثانية ومن المرجح أن يولد أمواجا عاصفة واسعة النطاق ومدمرة بصفة خاصة عند مراكز تكرير رئيسية .. نحو 20 في المائة من طاقة التكرير الامريكية قد يتعطل لفترة طويلة.»

وكانت المرة الأخيرة التي تغلق الأعاصير هذا القدر من انتاج النفط الخام وطاقة التكرير في الولايات المتحدة عام 2005 عندما عصف الاعصاران كاترينا وريتا بالمنطقة ودمرا مساحات من ساحل الخليج.

ودفع خطر الإعصار آيك أسعار النفط الخام الأمريكي إلى الارتفاع دولارا واحدا في معاملات يوم الجمعة.

وأغلقت بالفعل 13 مصفاة تكرير في تكساس كإجراء احترازي قبيل قدوم آيك في حين لاتزال واحدة أخرى في لويزيانا مغلقة في تعاف بطيء من آثار الإعصار جوستاف الذي ضرب المنطقة في وقت سابق هذا الشهر.

وتنتج المصافي معاً 3.8 مليون برميل يوميا من البنزين والديزل ومنتجات الوقود الأخرى أي حوالي 22 في المائة من طاقة البلاد.

وأوقف آيك أيضا أنشطة الشحن والموانيء بامتداد ساحل تكساس وأفضى الى اغلاق عدة خطوط أنابيب للنفط والوقود تمد أجزاء أخرى من الولايات المتحدة.

وفي المناطق البحرية لاتزال شركات النفط تعاني من آثار الإعصار جوستاف الذي أوقف نحو 97 في المئة من انتاج النفط وأكثر من 93 في المائة من انتاج الغاز الطبيعي في خليج المكسيك وذلك بحسب أحدث بيانات من خدمة ادارة الموارد المعدنية.

ويضخ الخليج ربع انتاج النفط الامريكي و15 في المئة من انتاج الغاز الطبيعي.

لكن من المتوقع تعافي الانتاج البحري في غضون فترة قصيرة نسبيا نظرا لعبور ايك إلى الجنوب والغرب بمسافة كافية للحد من خطر الحاق ضرر بالمنصات.

وقالت سارة امرسون مديرة انرجي سكيوريتي أناليسيس «المنصات ليست معرضة للخطر مثل مصافي التكرير في هذه الحالة بسبب مسار العاصفة .. هذا (الخطر) يتعلق بالمصافي.»

رجل دين سعودي يفتي بجواز قتل ملاك قنوات فضائية عربية

الرياض/14 اكتوبر/ رويترز:

ذكرت مواقع سعودية على الانترنت أول أمس الجمعة أن الشيخ صالح اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى في السعودية أفتى بأن ملاك قنوات التلفزيون العربية الفضائية التي تبث مسلسلات وبرامج غير لائقة في رمضان قد يحل قتلهم.

وكان الشيخ اللحيدان وهو واحد من أكثر رجال الدين نفوذا في السعودية يرد على سؤال عبر الهاتف خلال برنامج إذاعي يوم الاربعاء عن ملاك المحطات التلفزيونية التي تبث برامج «تخدش الحياء» لا سيما خلال شهر رمضان الكريم.

وقال اللحيدان «ان من يدعون الى الفتن اذا قُدر على منعه ولم يمتنع قد يحل قتله لان دعاة الفساد في الاعتقاد أو في العمل اذا لم يندفع شرهم بعقوبات دون القتل جاز قتلهم قضاء. فالأمر خطير لأن الله جل وعلا لما ذكر قتل النفس قال.. «أو فساد في الأرض» فالانسان يقتل بالنفس أو بالفساد في الأرض وإفساد العقائد وإفساد الاخلاق والدعوة لذلك نوع من الفساد العريض في الارض».

ونشر نص تسجيلات الحديث على مواقع على الانترنت وتداولها عبر رسائل الهواتف المحمولة في المملكة العربية السعودية.

وكان اللحيدان يشير فيما يبدو الى مسلسل تركي اصبح يحظى بشعبية كبيرة في السعودية ودول عربية اخرى هذا العام وأثار عاصفة من الغضب بين المحافظين في السعودية الذين يخشون من انتشار الثقافة العلمانية.

وتعود شعبية هذا المسلسل في جانب منها الى دبلجته باللغة العربية العامية وتركيزه على دولة مسلمة يمكن ان يستجيب كثير من العرب لثقافتها. والشخصيات التي في المسلسل قد تصوم في رمضان لكنها تشرب النبيذ أيضا.

وكان رئيس هيئة كبار العلماء الشيخ عبد العزيز ال الشيخ قال في يوليو تموز انه ليس من الإسلام مشاهدة المسلسلات التركية.

وتعرض (ام بي سي) وهي مجموعة قنوات فضائية مملوكة لسعوديين مسلسلي (نور) و (سنوات الضياع).

وشجع بعض كبار أعضاء العائلة الحاكمة في السعودية الحريصون على صورة المملكة على الساحة الدولية إجراء إصلاحات ليبرالية لكن البعض الآخر ظل على صلة وثيقة برجال الدين أصحاب النفوذ.

تحالفات ضد القرصنة

أمر مريب أن يتم خلال أربع وعشرين ساعة اختطاف ثلاث سفن قبالة السواحل الصومالية، في عملية قرصنة هي الأغرب في العالم، قام بها قراصنة بوسائل تكاد تكون بدائية في عالم متطور يمتلك كل التقنيات اللازمة، إذ خلال فترة زمنية قصيرة جداً استطاع قراصنة صوماليون إخضاع سفينة إيرانية وأخرى يابانية وسفينة شحن ثالثة تحمل العلم الألماني للسيطرة والنهب والابتزاز.

عمر عبدربه السبع

والحقيقة أن خط الملاحة الدولي في منطقة جنوب البحر الأحمر، وخليج عدن والبحر العربي تعرض مؤخراً وخلال عام واحد لأعمال قرصنة متكررة تجاوزت اختطاف أربعة وثلاثين ما بين سفينة ويخت وناقلة. وقد ساعد على هذه القرصنة البحرية أمام السواحل الصومالية غياب حكومة مركزية قوية في الصومال نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية منذ حرب عام 1991م الأهلية هناك، وكذا عدم وجود قرارات دولية تسمح بدخول سفن حربية تابعة لدول غربية للمياه الإقليمية لمطاردة واعتقال القراصنة، ناهيك عن أن سواحل الصومال تمتد لنحو 1880 ميلاً وهو الساحل الأطول في أفريقيا ويقع بالقرب من طرق الشحن الرئيسية التي تربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي.

ويعتبر خليج عدن ممراً بحرياً رئيساً يربط قارتي آسيا وأوروبا وقد شهد هذا الممر مع منطقة القرن الأفريقي توتراً شديداً جراء الاختطافات المتكررة لقراصنة البحر الصوماليين لسفن الشحن واليخوت المارة في المياه الدولية أو الإقليمية.

ولا شك أن تزايد أعمال القرصنة البحرية عموماً يؤثر سلباً في حركة التجارة البحرية الدولية والاقتصاد العالمي، إذ سيضطر أصحاب شركات الشحن البحري إلى رفع كلفة رسوم التأمين على سفنها وسيترتب على ذلك زيادة قيمة السلع التجارية عالمياً، فوق ما هي فيه من غلاء.

وقد أثارت هذه التطورات في القرصنة البحرية ولا سيما المتاخمة على مياهنا الإقليمية قلق الحكومة اليمنية، ومما زاد هذا التوتر اختطاف السفينة التايلندية مؤخراً في مياه خليج عدن، ولم تتمكن الحكومة اليمنية من إغاثتها ونشلها من براثن القراصنة ومد يد العون لأسباب كثيرة منها بلا ريب محدودية الإمكانات وامتداد سواحلنا لأكثر من ألفين كيلومتر.

وتنسق الحكومة اليمنية مع القوات الدولية المرابطة في المحيط الهندي للحفاظ على الملاحة البحرية الدولية في خليج عدن، كما قام مجلس الوزراء مؤخراً البت في إنشاء ثلاثة مراكز إقليمية لمكافحة القرصنة في كل من عدن والحديدة والمكلا بهدف تعزيز التعاون الدولي في المنطقة.

الجدير بالإشارة إلى أن القرصنة البحرية ظاهرة موجودة منذ أمد بعيد وتستفحل مع ضعف الرقابة وقلة الإمكانيات الخاصة بالمعالجة، لهذا لجأت حكومتنا الرشيدة إلى زيادة كفاءة أطقمها الملاحية وكثفت من الإجراءات والتحالفات الدولية الكفيلة بتحقيق قدر كاف من الأمان والحد من انتشار القراصنة في المياه الإقليمية والدولية لخليج عدن في القريب العاجل.